الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media

No. 4331 | الخميس | 29 ذي الحجة 1443 هـ | 28 يوليو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

بدعم ارتفاع 4 قطاعات على رأسها الصناعة

«الأخضر» يواصل الهيمنة.. و«العام» يرتفع 20.7 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها العام 20.7 نقطة ليبلغ مستوى 7742.6 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.27 في المئة.

وتم تداول 288.9 مليون سهم عبر 13500 صفقة نقدية بقيمة 71.3 مليون دينار (نحو 235.2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 12.6 نقطة ليبلغ مستوى 5876.8 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.22 في المئة عبر تداول 181.9 مليون سهم من خلال 7214 صفقة نقدية بقيمة 21.9 مليون دينار (نحو 72.27 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 24.4 نقطة ليبلغ مستوى 8638.9 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.28 في المئة عبر تداول 107 ملايين سهم في 6286 صفقة بقيمة 49.3 مليون دينار (نحو 162.6 مليون دولار).

جلسة خضراء للبورصة

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 46.8 نقطة ليبلغ مستوى 6169.81 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.76 في المئة عبر تداول 163.13 مليون سهم من خلال 6026 صفقة نقدية بقيمة 20.4 مليون دينار (نحو 67.3 مليون دولار).

وسجلت البورصة الكويتية تداولات بقيمة 71.34 مليون دينار، وزعت على 288.96 مليون سهم، بتنفيذ 13.50 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 4 قطاعات على رأسها الصناعة بـ0.73 في المئة، بينما تراجعت 5 قطاعات في مقدمتها التأمين بواقع 0.58 في المئة، فيما استقرت 4 قطاعات أخرى.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تقدم «سفن» القائمة الخضراء بـ11.32 في المئة، بينما تصدر «منشآت» التراجعات بـ9.52 في المئة.

وبشأن الأنشط تداولا، جاء «استهلاكية» المرتفع 4.62 في المئة على رأس الكميات بـ40.57 مليون سهم، بينما تصدر «أهلي متحد» السيولة بقيمة 9.96 مليون دينار، بانخفاض 0.32 في المئة.

نمو الأرباح الفصلية لـ«بيتك» يدعم النتائج النصفية

بنك بيت التمويل الكويتي

ارتفعت أرباح بيت التمويل الكويتي «بيتك» في الربع الثاني من 2022 بنسبة 31.4 في المئة سنوياً، بما دعم النتائج النصفية؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت أمس الأربعاء.

حقق «بيتك» أرباحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي بقيمة 68.58 مليون دينار، مقارنة بـ52.19 مليون دينار بالربع الثاني من 2021.

وسجل في النصف الأول من العام الجاري أرباحاً بقيمة 138.08 مليون دينار، بنمو 35.1 في المئة عن مستواها في الستة أشهر الأولى من العام الماضي البالغة 102.19 مليون دينار.

وعزا «بيتك» نمو الأرباح النصفية على ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنحو 24.3 في المئة والناتجة عن زيادة إجمالي إيرادات التشغيل بنسبة 14.4 في المئة متضمنة زيادة صافي إيرادات التمويل بنحو 9.7 في المئة.

ودعم النتائج أيضاً انخفاض المخصصات وانخفاض القيمة المجمل على بيان الدخل المجمع بنسبة 49.7 في المئة سنوياً، وقد قابل ذلك جزئياً الخسائر المسجلة خلال الفترة عن أثر المحاسبة عن ارتفاع معدلات التضخم الخاص بالبنك في تركيا.

وكانت أرباح «بيتك» ارتفعت 39 في المئة في الربع الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 69.50 مليون دينار، مقابل 50 مليون دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2021.

الهطلاني: مطلوب برنامج وخطة عمل واضحين للحكومة المقبلة

راشد عوض الهطلاني

بارك رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية نيل الفريق أول م.الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح ثقة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه– وولي عهده الأمين سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح –حفظه الله– بتعيينه رئيساً لمجلس الوزراء.

الإصلاح والتغيير

وبهذه المناسبة ، أكد رئيس مجلس الإدارة راشد عوض الهطلاني أن اختيار رئيس مجلس الوزراء يجسد بداية مرحلة جديدة للإصلاح والتغيير التي يطالب بها الجميع من أجل الإسراع في تحقيق الرؤية التنموية المنشودة اقتصادياً واجتماعياً ووفق ما نصت عليه رؤية الكويت التنموية ، مضيفاً أن الإعلان عن التشكيل الحكومي خطوة ضرورية لتحريك المياه الراكدة للعديد من القضايا والتي على رأسها : تنفيذ المشروعات المؤجلة وكذلك البدء في إعلانات التوظيف لخريجي الجامعات والمعاهد في العديد من الجهات وكذلك العمل على استكمال مسيرة الإصلاح والتنمية.

قرارات وتشريعات «مؤجلة»

وبين أن الكويت بحاجة إلى قرارات سريعة وفاعلة تلبي احتياجات المواطنين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والتي في مقدمتها توفير آلاف الوظائف لخريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، الأمر الذي يجعل من الإسراع بتنفيذ المشاريع التنموية أمراً بالغ الأهمية خلال الفترة المقبلة لتوفير تلك الوظائف.

وقال إن قوانين وتشريعات كثيرة لا تزال حبيسة الأدراج تحتاج إلى تعاون الحكومة القادمة وكذلك مجلس الأمة القادم لإقرارها، لتحسين بيئة الأعمال والدفع نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوطين التكنولوجيا المتقدمة في العديد من القطاعات.

وأوضح أن تحديد خطة عمل وبرنامج واضحين ، مع انتهاج الشفافية والوضوح سيكون له بالغ الأثر على تحقيق الرؤية المطلوبة بالسرعة المطلوبة الأمر الذي سيدفع نحو تحقيق التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوفير الاستقرار للعمل الحكومي

وأضاف الهطلاني: لا يمكن تحقيق الرؤية التنموية الجادة بدون الرؤى التنموية التي تقدمها جهات النفع العام والتي من بينها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي آلت على نفسها تقديم خدماتها الاستشارية لأصحاب القرار في الجهات الحكومية المختلفة منذ التأسيس وحتى يومنا هذا ، هادفة من وراء هذا المساهمة في النهوض بالمجتمع وأبناءه اقتصادياً واجتماعياً.

تأهيل «المحاسبين»

ولفت أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تبذل جهوداً حثيثة بالتعاون مع هيئات حكومية لتأهيل الخريجين للعمل بالقطاعين العام والخاص من خلال رفع قدراتهم وتدريبهم على أحدث البرامج والدورات المهنية المتخصصة.

وبين أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، وما تمتلكه من خبرات محاسبية متنوعة تقدم يد التعاون لكافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص دون استثناء ، كما تستهدف تقديم رؤيتها في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم الوطن وتزيد من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات والأزمات الإقليمية والعالمية.

واختتم الهطلاني تصريحه بالقول : هناك الكثير من الخطط والاستراتيجيات التي تنوي الجمعية تنفيذها خلال الفترة المقبلة والتي تستهدف بالأساس تكوين جيل من المحاسبين من أبناء الكويت لديه القدرة على تمكينهم وتعزيز دورهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

نمو ملحوظ للثروات بنسبة 4.3 في المئة سنوياً

«بوسطن كونسلتينج»: توقعات بوصول المالية الكويتية إلى 0.4 تريليون دولار بحلول 2026

كشف تقرير جديد اعدته مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب بعنوان «الثروة العالمية 2022: التطور هو الحل»، أن معدل النمو السنوي المركب للثروات المالية في الكويت، سيشهد نمواً سنوياً بنسبة في المئة 4،3، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة هذه الثروات من 0،3 تريليون دولار أميركي عام 2021 إلى 0،4 تريليون بحلول عام 2026.

وقال مصطفى بوسكا، مدير مفوّض وشريك في بوسطن كونسلتينج جروب الشرق الأوسط: « تشهد الثروات المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا ومن ضمنها الكويت نمواً سنوياً مستمراً عاماً تلو الآخر، رغم التحديات التي تشهدها الأسواق العالمية. وتنمو الثروات المالية في الدولة بمعدل 3 في المئة سنوياً منذ عام 2016، حيث بلغت قيمتها 0،3 تريليون دولار أمريكي عام 2021، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بالتزايد حتى عام 2026. وشكل أصحاب الثروات الكبيرة الذين تزيد ثروتهم عن 100 مليون دولار أمريكي، ما يقارب 28 في المئة من إجمالي الثروات في دولة الكويت عام 2021».

مصطفى بوسكا

نتائج أخرى من التقرير:

الانضمام إلى مسار صافي صفر انبعاثات على نحو فوري

يميل الناس إلى الاعتقاد بأن الهدف صافي صفر انبعاثات يجسد مساراً طويلاً يجب تحقيقه بحلول عام 2050، إلا أن التقرير يشير إلى ضرورة توجه مديري الثروات لتضمين الاستثمار المستدام عبر دورة حياة العميل بأكملها بشكل فوري.

العملات الرقمية: سوق جديد لمديري الثروات

تبدو الفرصة واضحة لمديري الثروات في هذا الإطار: حيث صرح 80 في المئة من العملاء الذين شملهم الاستبيان عن رغبتهم في زيادة حيازاتهم من العملات الرقمية، في حال توفير الاستشارات والتعليمات ذات الصلة من قبل مديري الثروات. كما صرح ثلثا العملاء الذين استثمروا في العملات الرقمية بالتعاون مع أطراف ثالثة، عن تبنيهم لهذا التوجه نظراً لعدم توفير مثل هذه الخدمات من قبل مديري ثرواتهم. ما يتوجب بالتالي على المديرين التفكير في مدى تناسب مجال العملات الرقمية مع أعمالهم، واتخاذ القرار للاستثمار في هذا المجال وفقاً لاستراتيجية مناسبة وجدول زمني متوافق مع اهتماماتهم.

اعتماد نهج تخصيص الخدمات

في المتوسط، يحقق مديرو الثروات الذين يتفوقون في تخصيص العروض والتفاعلات معدلات أعلى على مقياس مستوى رضا العملاء ومعدلات تغيير أكثر انخفاضاً مقارنة بالآخرين. ويعتبر التخصيص مهمة معقدة تتطلب الاعتماد على بيانات وتحليلات جديدة، وربط العمليات على نحو وثيق عبر مكاتب الشركة الأمامية والمتوسطة والخلفية، وتغيير طرق واستراتيجيات العمل. وتحدد مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب في التقرير ثلاثة إجراءات يمكن لمديري الثروات الذين يتنافسون على تقديم خدمة فردية على نطاق واسع اتخاذها لتحسين نهج التخصيص والتي تتمثل في: إعطاء الأولوية للقدرات المتكررة؛ تصميم الاستراتيجيات وفقاً لقيمة الثروات ومقاييسها؛ ودعم الأفكار الجيدة بالعوامل التمكينية المناسبة.

المزايا الفعلية لإدارة الثروة الرقمية

تبلغ مضاعفات التقييم لشركات إدارة الثروات الرقمية ستة أو سبعة أضعاف مقارنة بمضاعفات مديري الثروات التقليديين. وتقدم مؤسسات إدارة الثروات الرقمية نمواً أسرع للعملاء بنفقات أقل ومعدلات ابتكار أعلى. ويترتب على ذلك ضرورة تركيز مديرو الثروات التقليديون على تطوير عملياتهم لحماية أرباحهم المستقبلية.

واختتم بوسكا حديثه قائلاً : «باتت جداول أعمال مسؤولي إدارة الثروات شديدة الازدحام مع بنود أكثر إلحاحاً. ولا تقتصر أهمية تحقيق الهدف صافي صفر انبعاثات والاستثمار في العملات الرقمية واتباع نهج التخصيص والرقمنة باعتبارها فرص يمكن الاستثمار فيها لتعزيز الثروات، وإنما ضرورات ستحدد نتائجها المؤسسات التي ستنمي حصة العملاء على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتجدر الإشارة إلى أن السؤال الأهم الذي يواجه مديري الثروات في الوقت الحالي لا يرتبط بالمبادرات التي يجب تحديد أولوياتها – ولكن في الطريقة الأفضل لتنفيذها».

الصندوق السيادي الكويتي الثاني خليجياً بأصول 769 مليار دولار

اقتنصت الهيئة العامة للاستثمار المرتبة الثانية بين الصناديق السيادية الخليجية من حيث حجم الأصول المدارة، والبالغة 769 مليار دولار.

وبحسب موقع معهد صناديق الثروة السيادية العالمي، يأتي الصندوق السيادي الكويتي في الترتيب بعد جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يعتلي قائمة الصناديق السيادية الخليجية بأصول مدارة قيمتها 829 مليار دولار.

وفي المركز الثالث يأتي صندوق الاستثمارات العامة السعودي بأصول مدارة تبلغ 620 مليار دولار، ويليه جهاز قطر للاستثمار بأصول قدرها 445 مليار دولار. وفق وكالة ما نقلته بلومبرج

وتأتي مؤسسة دبي للاستثمار خامساً بـ 300 مليار دولار، ثم صندوق مبادلة الإماراتي سادساً بقيمة 284 مليار دولار، وفي المركز السابع صندوق القابضة أبوظبي بقيمة 108 مليارات دولار.

وقالت الوكالة في رصد لتوجهات الصناديق السيادية الخليجية في الآونة الأخيرة، إنها تنفق أموالاً بأرقام قياسية في صفقات عالمية في وقت تعاني فيه الأسواق العالمية من شح السيولة.

وأفادت الوكالة بأن الصناديق الخليجية شاركت في عمليات استحواذ بقيمة 28.6 مليار دولار على الأقل خارج منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا هذا العام، بارتفاع 45 في المئة عن الفترة المماثلة من العام الماضي.